المجلة العربية
لنشر الابحاث والعلوم

العلاقة بين الافصاح المحاسبي وجذب الاستثمارات الخارجية

اعداد: اماني عبد الله السيد ابن عوف

العمل استاذ مساعد بجامعة تبوك الكلية الجامعية بمحافظة تيماء

a.ibnauf@ur.edu.sa

المقدمة:

لقد حظي موضوع الشفافية والإفصاح بمزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة، وذلك لأن المنظمات المالية والاقتصادية تعتمد اختياراتها في المقام الأول على البيانات التي تنشرها وتكشف عنها هذه المنظمات، وبعد الإفصاح المحاسبي الذي يعد أساس النظرية المحاسبية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، تم التركيز على المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تم التركيز على مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية، وتعمل هذه المعايير بمثابة المبادئ التوجيهية الأساسية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية وتحدد الشروط والصفات التي يجب استيفاؤها حتى تتوافق المعلومات مع معايير الإفصاح المحاسبي، ويعد الإفصاح مهمًا في توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للمسؤولين حتى يتمكنوا من إصدار أحكام مستنيرة وفي تحديد الدرجة التي تكون فيها قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الأموال بنجاح هي وظيفة لقدرتها على تعزيز حقوق المساهمين، وإظهار فعالية الإدارة عبر مجلس الإدارة في الأنشطة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية، ووضع التوقعات المالية التي يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية. (إبراهيم، 2012)

ويمكن ملاحظة أنه في الآونة الأخيرة، تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي إلى حد أن مختلف أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية من الشركات والمؤسسات العامة أصبحوا أكثر اهتماما به، ويعود ذلك إلى الجهود المبذولة لتفسير الأزمات المالية العالمية أو التأثير عليها، خاصة تلك التي تعصف بالعالم حاليا وتضر بالعديد من الاقتصادات العالمية الكبرى، وأبرزها الاقتصاد الأمريكي، وهو أيضاً نتيجة للجهود المبذولة لتوحيد الأنظمة المالية العالمية.

وربما دفع هذا الخبراء إلى حث الشركات على تبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بطريقة أكثر جدية وانفتاحا، كما أصبح من الضروري في بعض الأحيان المطالبة بإخضاع الشركات للرقابة المهنية أو الحكومية، مما يتطلب منها الالتزام بالمبادئ التوجيهية الأساسية عند تنفيذ المبادئ المحاسبية

المعترف بها بما يتماشى مع معايير التقارير المالية العالمية. ومعايير المحاسبة الدولية. (الجعبري، 2011)

ويجب الإشارة إلى أنه لا يستطيع غالبية مستخدمي البيانات المالية الوصول إلى دفاتر وسجلات المشروع أو لا يفهمون محتوياتها بشكل كامل، وهو ما يعد بمثابة دليل إضافي على أهمية الإفصاح، ونتيجة لذلك، فإنهم يعتمدون في الغالب على التقارير والبيانات المالية التي يتم إصدارها إما بشكل مباشر أو بمساعدة المستشارين وغيرهم من الأفراد ذوي المعرفة، بالإضافة إلى حقيقة أن التقارير والقوائم قد تم تدقيقها من قبل منظمة مستقلة وغير متحيزة تمنحهم أهمية إضافية.

ومن ثم فمن الواضح مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الخارجي، وتعزى الشفافية والتقارير عالية الجودة إلى حد كبير إلى المعلومات التي يتم الكشف عنها في التقارير المنشورة، والتي تساعد الدائنين والمستثمرين الحاليين والمحتملين والأطراف الأخرى في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الائتمان والاستثمارات، بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه التقارير بيانات كافية للمساعدة في قياس حجم وتوقيت التدفقات النقدية؛ وتقييم خيارات الإدارة والسياسات المتعلقة بالعمليات والاستثمارات والتمويل؛ وتوفير البيانات ذات الصلة والجديرة بالثقة التي توضح الأحداث والأنشطة المالية للشركات التي يتم تداول أسهمها في أسواق رأس المال، ويُعتقد أنها وسيلة لتحديد أصول الشركة والتزاماتها وتقييم الأداء فيها، والمساعدة في التحرير، وحساب مقدار التدفقات المالية والسيولة، ويمكن ملاحظة أن الضرورة المتزايدة لتقديم معلومات محاسبية ذات ميزات نوعية تلبي أهداف مختلف مستخدمي المعلومات في القطاع المالي جعلت توسيع الإفصاح المحاسبي أكثر أهمية لهذه المنظمات، ويؤدي الكشف المحاسبي عن البيانات ذات الصلة والموثوقة إلى توزيع والكشف عن الأصول المالية التي تحتفظ بها الشركات التي تشارك في تداول الأوراق المالية في سوق رأس المال. (عرعراوي، 2023)

مشكلة الدراسة:

يعد جذب الاستثمارات أحد المواضيع التي تثير النقاش حول شفافية التقارير المالية وتقنيات التقييم، وبما أن متوسط مستوى الإفصاح للشركات في القطاعات الاقتصادية لا يتجاوز 70%، فمن المعروف أن غالبية الشركات الأجنبية المدرجة في البورصات العالمية تلتزم بالإفصاح، ومن بين القطاعات الخمسة، سجل قطاع الخدمات المصرفية والمالية أعلى معدل إفصاح، حيث تم الإفصاح عن 90% من عناصر محاسبة الاستدامة، كما حددت الدراسة الاختلافات في درجة الشفافية التي تكشف بها الشركات عن عناصر المحاسبة المستدامة، والبحث في كل هذا في محاولة لجذب التمويل المحلي والدولي للاستثمارات في الأسهم والمشاركة الفعالة في الأعمال التجارية، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها، يجب أن تكون هذه الأعمال أيضًا منسجمة مع العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية، وهذا سيضمن الانسجام والاستقرار عند عرض الاستثمارات في التقارير المالية.

وبناء على ذلك، فيمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي:

ما هي العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمارات الخارجية؟

ومن هذا التساؤل يتفرع بعض الأسئلة الفرعية، والتي تتمثل فيما يلي:

- كيف يعمل الإفصاح المحاسبي على جذب الاستثمارات الخارجية؟
- ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة؟
- ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة؟
- ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة؟
- ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث كونها تبحث في كيفية استخدام الإفصاح المحاسبي لجذب الاستثمار الخارجي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونجد الباحثون والأكاديميون مهتمون جدًا بهذا الموضوع، وقد كانت هذه المشكلة وأهميتها موضوع العديد من الدراسات والكتابات في الفلسفة المحاسبية المعاصرة؛ كما سيقدم هذا البحث إضافة علمية صغيرة ولكنها قيمة إلى هذا المجال وسيساعد العلماء والقراء على حد سواء.
- نظرا لبيئة الأعمال الحالية، والتي تتميز بالتنافسية الشرسة في السوق، يعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم الاهتمامات الحديثة التي يهتم بها الفكر المحاسبي.
- ندرة الدراسات والأبحاث التي تتناول كيفية تأثير الإفصاح المحاسبي على اهتمام المستثمرين بتطوير الأسواق المالية.

الأهمية التطبيقية:

- يساعد الإفصاح المحاسبي الشركات المدرجة في البورصات العالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات مستنيرة. كما أنها تساعد هذه الشركات من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التركيز على تلبية احتياجات الأطراف الخارجية بطريقة تدعم اتخاذ القرار لديهم من أجل جذب المستثمرين وتخصيص أموالهم بطريقة تزيد من مقاييس الفعالية الاقتصادية.
- تشجيع وتحسين فعالية الشفافية المحاسبية في الأسواق المالية النامية حتى تتمكن من أداء أفضل وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على ما يلي:

- التعرف على كيفية يعمل الإفصاح المحاسبي على جذب الاستثمارات الخارجية.
- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة.
- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة.
- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة.
- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

تم استخدام الأسلوب الوصفي للتأكيد على الأفكار الأساسية حول الإفصاح المحاسبي والاستثمار الخارجي، وذلك من خلال إبراز المفاهيم المتعلقة بالبحث.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عرعراوي، (2023)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية"**

تمثلت أهداف الدراسة في تحديد كيفية تأثير الإفصاح المحاسبي على الاستثمار، وبالتالي على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، وتحقيقا لهذه الغاية، عرضت ووضحت الإطار النظري للإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية الناشئة، ودرست المتطلبات التي يجب على المستثمرين استيفاؤها للامتثال للمعايير والاتفاقيات المحاسبية الدولية التي ترتبط ارتباطا وثيقا.

وقد استخدم الباحث منهجين لدراسة فرضيات مختلفة أهمها العلاقة بين الإفصاح والأسواق المالية الناشئة: الأول كان المنهج الاستقرائي، والذي شمل البحث المكتبي واستقراء الكتب والمقالات وغيرها من المصادر التي تناولت المحاسبة. والإفصاح والأسواق المالية الناشئة؛ أما الثاني فكان المنهج الاستنباطي، الذي تضمن تحديد العلاقة بين الإفصاح المحاسبي

وتحسين كفاءة الأسواق المالية الناشئة، والعلاقة بين الإفصاح المحاسبي ووظيفته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دور المحاسبة في جذب الاستثمار الأجنبي.

وأظهرت نتائج الدراسة كيف يساهم الإفصاح المحاسبي في مراعاة الاستثمارات الأجنبية بما يحقق التنمية المستدامة بكافة أشكالها، ومن أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، ساعد البرنامج أيضا المؤسسات الاستثمارية الأردنية على خفض مستوى المخاطر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، ساعد النظام المستثمرين والشركات الاستثمارية على تطوير عملياتهم المالية لتقليل المخاطر الاستثمارية العالية وتحسين الأداء بما يساعد على تحقيق البعد الإلكتروني.

- **دراسة النقيب ويحيى، (2023)، بعنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه"**

بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للفترة (2004-2021) وقياس العلاقة الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق، ركزت هذه الدراسة على دور وأهمية الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستخدام نموذج ARDL واختيار السببية (Toda-Yamamoto) على أساس ربع سنوي للأعوام (2013-2018).

وقد أسفر البحث الاقتصادي القياسي الذي أجري للعراق عن النتائج التالية: كانت هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الناتج المحلي العام والاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن لم يكن هناك ارتباط عكسي في الاتجاه الآخر، كما أن هناك علاقة توازن طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وفقا لنتائج بحث ARDL، كما أظهر النموذج كيف أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير سلبي قصير المدى على الناتج المحلي الإجمالي بسبب التكاليف التي تتكبدها الحكومة العراقية في التعامل مع شركات النفط الأجنبية، ولكن لها أيضًا تأثير إيجابي طويل المدى بمجرد تغطية تلك

التكاليف، ويشير عامل تصحيح الخطأ كذلك إلى أن الخلل هو حالة طويلة الأجل، وسوف تصحح المتغيرات بنسبة (53%) خلال الربع عند تعرضها لتغير قصير المدى.

- **دراسة بوودن وشطبي، (2022)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي وفق القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى التعرف على أكثر العناصر التي يتم الإفصاح عنها اهتماما من قبل المستثمرين، والوصول إلى نتائج مدعمة إحصائيا في اكتشاف العلاقات التي تربط الإفصاح المحاسبي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي يمكن من خلالها تقديم تحقق الغرض من إجراء الدراسة.

استخدمت هذه الدراسة منهجيات متعددة، حيث استخدمت في الجانب التطبيقي المنهج الوصفي التحليلي والوصفي الإحصائي باستخدام استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة، وقمنا بتحليل النتائج التي تم الحصول عليها بالاعتماد على المنهج الوصفي، أما في الجانب النظري فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم استخدام برنامج الإحصاء SPSS.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

- يساعد الإفصاح المحاسبي في التأكد من أن البيانات تصور بدقة الظاهرة التي يتم تقديمها لمستخدمي البيانات المالية، وخاصة المستثمرين الأجانب.
- إن الشفافية المحاسبية تجعل من الأسهل والأسرع بالنسبة للمستثمرين الأجانب الحصول على البيانات المالية الضرورية وذات الصلة.
- الإفصاح المحاسبي يزيد من حجم الاستثمار لأنه يساعد المستثمرين الأجانب على فهم التقارير المالية بشكل أفضل.

- يعد الإفصاح المحاسبي أكثر فائدة لاتخاذ قرارات الاستثمار العامة وقرارات الاستثمار الأجنبي المحددة كلما كان أكثر شفافية.

- **دراسة البسيوني، وزيدان، (2019)، بعنوان: "أثر الإفصاح السردي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"**

تم توزيع استبيانات على الأكاديميين والمحاسبين والخبراء الماليين والمستثمرين وأصحاب الشركات المقيدة في البورصة المصرية لإجراء هذه الدراسة. تم الانتهاء من 126 استطلاعًا. وبعد الانتهاء من الإجابات، حصل 115 استبيانًا (أو 91%) على جميع الإجابات الصحيحة دون أي أخطاء. وتم إنشاء نموذج باستخدام حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومتغير مستقل يمثل... في الشفافية السردية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح السردي يساعد مستهلكي البيانات المالية في التحقق من أن البيانات المالية تصور بدقة الظاهرة المعروضة وأن المتغيرات المستقلة والتابعة لها علاقة إيجابية كبيرة.

- **دراسة بصول، (2018)، بعنوان: "أثر كفاءة الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)"**

تم استخدام عينة مكونة من 178 شركة مدرجة عام 2010 في بورصة عمان الأردنية في هذه الدراسة، وكان عدد الاستثمارات العربية والأجنبية وغير الأردنية أحد المتغيرات المستقلة التي تضمنها نموذج الانحدار المتعدد الذي تم إنشاؤه، كما تضمن النموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة وآليات الإفصاح والحوكمة، واستخدام حجم الاستثمارات التي يقوم بها العرب والأجانب وغير الأردنيين كمتغيرات تابعة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن عينة الدراسة (58.6%) لم تلتزم بشكل كامل بمستوى الإفصاح المطلوب، وأن هناك تبايناً في مستوى الإفصاح، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات الأجنبية والإفصاح، بالإضافة إلى ذلك، يفضل

المستثمرون بشكل عام الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الملكية المؤسسية، حيث يزيد ذلك من ثقتهم في إدارة الشركة.

الإطار النظري

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي في لغة بأنه الكشف والافشاء والتباين والوضوح. (بن رحمون، 2019)

ويمكن قول بأن الإفصاح في اللغة العربية بالتفصيل يتمثل في البيان، فعلى سبيل المثال الرجل الفصيح هو الرجل البليغ، وفصاحة الرجل انطلاق اللسان بكلام صحيح وواضح، ويقال: أفصح الصبح أو أفصح الأمر أي أنه بدأ في الظهور والوضوح. (العلول، د.ت)

وقد تم تعريف الإفصاح في الاصطلاح بعدة تعريفات، نذكر منها ما يلي:

الإفصاح المحاسبي هو عملية تزويد قراء التقارير المالية بمعلومات دقيقة وكاملة عن المنظمة من خلال تضمين جميع البيانات ذات الصلة. (زيود وآخرون، 2007)

تُعرف عملية عرض وتزويد الأطراف التي لها مصلحة حالية أو محتملة في مؤسسة ما بالمعلومات التي تحتاجها باسم الإفصاح، ويستلزم ذلك عرض البيانات في الحسابات المالية بشكل واضح لا لبس فيه يفهمه القارئ المطلع. (بن رحمون، 2019)

كما يشير مصطلح الإفصاح إلى الإجراء والنهج المستخدم لنشر المعلومات والتوصل إلى أحكام بشأن سياسات المؤسسة، والتي يتم نشرها بشكل علني وشفاف. (العروسي، 2014)

بشكل عام، يشير الإفصاح المحاسبي إلى الدعاية الكاملة، ولكنه يعني على وجه التحديد أن البيانات المالية تقدم جميع المعلومات ذات الصلة التي سيجدها المستهلكون مفيدة في إصدار الأحكام، وبالتالي، يجب أن يكون الإفصاح الكامل مناسبًا، مما يعني أن البيانات يجب أن تكون محايدة وقابلة للتحقق وقيمة، كما أنها مبنية على مبادئ غير متحيزة وتتم مراجعتها والتحقق منها للتأكد من الحصول على نفس النتائج، وهذه المعلومات تأتي في الوقت المناسب ولها قيمة نسبية، ويمكن أيضًا مقارنتها بالمعلومات الواردة من مؤسسات أخرى أو من نفس المؤسسة في أوقات مختلفة. (عيسى، 2018)

ويشار إلى أن عملية عرض المعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية أو التقارير أو في الحواشي والملاحظات والجداول التكميلية في الوقت المناسب، تجعل القوائم المالية غير مزعجة ومريحة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، كما أنه ليس لها صلاحية الاطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة، وهذا تعريف شامل للإفصاح المحاسبي، كما يستدل من التعاريف السابقة. ولذلك فإن الإفصاح المحاسبي يشير إلى العملية والمنهجية المستخدمة لعرض ونقل المعلومات إلى المستفيدين باستخدام أدوات الاتصال، ومن المهم أن نتذكر أن الإفصاح المحاسبي يشمل جميع المعلومات الموجودة في التقارير المالية وكذلك البيانات المالية.

ونظرًا لوجود العديد من السياسات المحاسبية المختلفة التي يمكن استخدامها في موضوع معين، يصبح الإفصاح المحاسبي أكثر أهمية نظرًا لتنوع المفاهيم والأعراض التي يقدمها، كما أنها ترتبط بالفروض المحاسبية الأساسية والسياسات المحاسبية المتمثلة في المبادئ والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية.

كما أن أهمية الافصاح عن المعلومات ترجع إلى أن الأطراف الخارجية كثيراً ما تفتقر إلى القدرة على إجبار الوحدة الاقتصادية على إعطائها المعلومات التي تحتاجها من أجل اتخاذ الاختيارات، ولأن الكشف يمنح المستثمرين فرصة متساوية للوصول إلى المعلومات، فإنه بالتالي يعزز العدالة

في السوق المالية، وهذا بالتالي يخلق بيئة مناسبة للاستثمار ويزيد من إمكانية توسع السوق وازدهاره. (Beaudoin & Werner, 2011)

ويمكن ذكر أهمية الإفصاح المحاسبي في التالي:

- يتم ضمان صحة البيانات المالية من خلال تطبيق الإفصاح.
- إن شروط ومواصفات معايير المحاسبة الدولية ترسي نوعاً من التوازن بين الإدارة والمساهمين وشركاء الأعمال ومصالح أصحاب المصلحة في الشركة.
- إن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لمتطلبات الإفصاح يسهل من جذب مستثمرين جدد.
- تساعد معلومات تطبيق الإفصاح المحاسبي المديرين في اتخاذ القرارات المالية الحكيمة.
- المساعدة في الرقابة والمساءلة في المنظمة.
- بناء مستوى معين من الثقة في أنظمة المحاسبة والمراجعة للشركات.
- تقديم معلومات حديثة وغير متحيزة ودقيقة عن العمل. (إبراهيم، 2012)

أهداف الفصاح المحاسبي:

وبما أن كل شيء يجب أن يكون له هدف وغرض من تحقيقه، فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يخدم أيضًا هذه الوظيفة، وهي توجيه سلوك المنشأة من قبل أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بالكشف عن حقائق معينة لتحقيق هدف معين، وهناك هدفان يكمنان وراء الإفصاح، هما:

- **الاتجاه التقليدي للإفصاح:** يركز النهج التقليدي للإفصاح على المستثمر ذي الخبرة المحدودة في استخدام البيانات المالية، ومن أجل حماية أنفسهم، من الضروري التركيز على المعلومات التي تتميز بالموضوعية، وتجنب تقديم المعلومات التي تعكس درجة عالية
-

من عدم اليقين، وتبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمرين ذوي المعرفة المحدودة، وحماية المستثمرين من التعامل غير العادل في سوق المال.

- **الاتجاه الحديث في الإفصاح:** إن الهدف من اتجاه الكشف الحالي هو إعطاء صناع القرار المعلومات الصحيحة، ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، لم يعد نطاق الإفصاح يقتصر على تقديم بيانات مالية موضوعية قدر الإمكان ومناسبة للمستثمر العادي، وبدلاً من ذلك، تتم إضافة المعلومات الضرورية والمناسبة إلى النطاق الموسع للإفصاح، ويعتمد المستثمرون والمحللون الماليون الواعيون على قدر كبير من المعرفة والخبرة في استخدامها وفهمها عند اتخاذ الاختيارات. (السيد، 1993)

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي

يعتمد الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية، نذكر منها ما يلي:

- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:**

يتم استخدام المعلومات المحاسبية من قبل العديد من الفئات المختلفة، وتختلف طرق استخدامها، فبعض الناس يستخدمونه بشكل مباشر، والبعض الآخر يستخدمه بشكل غير مباشر، ويقال إن تحديد إطار الإفصاح المحاسبي الصحيح يعتمد بشكل حاسم على تحديد المستخدم المقصود للمعلومات المحاسبية، ومع ذلك، وبسبب تنوعهم، فمن الصعب تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم، ونجد أن لدى معدي التقارير بديلان أساسيان لإنشاء التقارير، نظرا لتنوع الأطراف أو المنظمات التي تستخدم المعلومات المحاسبية ومتطلباتها واهتماماتها المتنوعة، تتمثل في:

- يؤكد مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير على أن تكلفة المعلومات يجب ألا تتجاوز العائد المتوقع، مما يجعل من الصعب إعداد تقرير مالي واحد وفق نماذج متعددة لتلبية احتياجات الفئات المختلفة التي تستخدم هذه التقارير.

- تجميع تقرير مالي واحد يخدم عدة أغراض لتلبية متطلبات المستهلكين الحاليين والمستقبليين، علاوة على ذلك، نظرًا لأنه سيؤدي إلى تقارير مالية طويلة ومفصلة للغاية، فإن هذا البديل غير عملي ويصعب تنفيذه. (بن زاف، 2019)

وبسبب هذه المشكلة، فقد اقترح الأكاديميون تعيين مستخدم مستهدف واستخدامه كنقطة مرجعية رئيسية لمعرفة ما يشكل مشاركة معتمدة للمعلومات المحاسبية، على الرغم من أنهم اختلفوا حول كيفية تعريف هذا المستخدم، وبينما يعتقد البعض أنه يجب أن يكون مستثمرًا منتظمًا، يعتقد البعض الآخر أنه يجب أن يكون خبيرًا ماليًا، ويتم الآن تحديد هوية المستخدم المستهدف بواسطة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (ICAPA)، وهو ما يتجاوز فئة واحدة ليشمل مجموعة الفئات الأساسية المستخدمة في هذه التقارير.

ومن الممكن إعداد قوائم مالية ذات غرض عام وتتضمن في نفس الوقت معلومات مناسبة لهذه الاحتياجات المشتركة، مع التركيز على احتياجات ثلاث فئات رئيسية وفقًا لتسلسل هرمي للأولويات: المالكون الحاليون، والمالكون المحتملون، والدائنين، وقد استقرت الآراء في مهنة المحاسبة على تحديد الاحتياجات المشتركة للمستخدمين الأساسيين للبيانات المالية. (بن رحمون، 2019)

- **تحديد نوع وطبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:**

بما أن تلبية احتياجات مستخدمي البيانات والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية تعتبر الهدف الأساسي للإفصاح، فإن حجم ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الكشف عنها سيكون لها تأثير على أنشطة هؤلاء المستخدمين، ويستخدم المحاسبون الممارسات المحاسبية العامة (العرف المحاسبي) لتحديد مقدار المعلومات المحاسبية التي ينبغي نشرها، مع أخذ المتطلبات القانونية في الاعتبار، ويمكن تقسيم المعلومات التي يجب الكشف عنها إلى الفئات التالية:

- **معلومات كمية:** هناك أربعة مجالات رئيسية يمكن استخدامها لتحديد المعلومات الكمية التي يتم الكشف عنها: بيان التدفق النقدي، وبيان الدخل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، والميزانية، ويذكر أن هذا الجزء من الإفصاح يحصل دائماً على رد من المستفيدين، كما تتدرج هذه القوائم بأرقام تشير إلى مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة.
- **معلومات غير كمية:** بما أن هذه المعلومات ترتبط في كثير من الأحيان بالبيانات الكمية، فيتم الإفصاح عن البيانات غير الكمية من خلال البيانات المالية الرئيسية وكذلك من خلال البيانات المالية التكميلية أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة، فإنه يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي بطريقة من شأنها زيادة فهم المستخدم وثقته بالأرقام النقدية التي تظهر في البيانات المالية. (بن زاف، 2019)

ومن المهم أن نتذكر أن المعلومات التي يتم الكشف عنها تخضع لمجموعة من الإرشادات والافتراضات التي تضع قيودًا على نوع وكمية البيانات التي يمكن العثور عليها في البيانات المالية، وينطبق هذا على كل من داخل وخارج البيانات المالية كملاحظات وإيضاحات.

وخلاصة القول إن كمية المعلومات تساعد على خفض مستوى عدم اليقين في عملية اتخاذ القرار، كما أن جودة المعلومات تقنع متخذ القرار بدرجة كافية بنتائج القرار لتحسين قدرته على قراءة الإفصاح المحاسبي والاستفادة من نتائجه.

- **توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**

يجب تقديم المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب حتى تكون مناسبة؛ أي أنه يجب إتاحتها لهم قبل أن تتضاءل قدرتهم على التأثير في القرارات، وعلى الرغم من أن البيانات المالية يتم إعدادها وعرضها عادةً في نهاية السنة المالية، إلا أن إنتاج وعرض البيانات

المالية ربع السنوية يؤدي إلى درجة عالية من الفائدة، وهذا مفيد لأنه يسمح للشخص الذي يستخدم هذه القوائم بالتنبؤ بسرعة باستخدام البيانات الربع سنوية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك توازن بين متطلبات دقة واكتمال المعلومات التي يتم الكشف عنها، وسرعة الكشف عنها. (عبد العال، 2000)

ومن المهم أيضًا ملاحظة أن الإفصاح المحاسبي يمكن استخدامه عبر الإنترنت كأداة معاصرة لإبلاغ الأطراف باستخدام البيانات المالية، حيث لعب الإنترنت دورًا رئيسيًا في تطوير الأساليب المؤسسية للإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية وفي قطع البيانات المالية، بالإضافة إلى انخفاض الوقت الذي تستغرقه البيانات المطلوبة لجميع الأطراف.

وبالتالي، فإن الدرجة التي يتم بها منح مستخدمي البيانات المالية إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية تحدد ما إذا كان الغرض المحاسبي قد تم استيفاءه، فإذا لم يتم تقديم البيانات المالية بحلول الموعد النهائي، فإنها تصبح أقل ملاءمة وبالتالي لا تساعد المستخدمين كثيرًا في اتخاذ القرارات الاقتصادية. (أبو زيد، 2018)

المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه

معوقات الإفصاح المحاسبي:

عندما تمتلك الإدارة القدرة والحافز لنشر المعلومات، إلى جانب الفهم الدقيق لمتطلبات قراء البيانات المالية، فإن مستوى الشفافية يكون في أفضل حالاته، ومع ذلك، هناك العديد من العوائق التي تقف في طريق تحقيق الإفصاح المثالي، منها:

- مساعدة المنافسين في الحصول على معلومات عن الشركة مما قد يضر بمصالحها.
- بما أن هناك المزيد من المعلومات المتاحة، قد تطالب النقابات العمالية بأجور أعلى نتيجة لارتفاع الأرباح وتوزيعها، مما يرفع التكاليف التي تتحملها المنشآت ويحسن مناخ التفاوض مع النقابات الدولية، علاوة على ذلك، فإن المزيد من عمليات الإفصاح في هذا المجال قد

تؤدي إلى استخدام الآخرين لهذه المعلومات لصالحهم، حيث أن النقابات العمالية تهدف إلى تعزيز موقفها التفاوضي على حساب الشركة أو المساهمين فيها. (لعروسي، 2014)

- الاختلافات في قدرة مستخدمي القوائم المالية والتقارير على قراءة وفهم واستخدام البيانات المحاسبية المبلغ عنها.
- توافر مصادر بديلة تقدم المعلومات الأساسية لمتخذي القرار بتكلفة أقل مقارنة بنشرها من خلال التقارير المتكررة.
- جهل المنظمة بالمتطلبات المعلوماتية للفئات المختلفة من مستخدمي البيانات المالية. (عيسى، 2018)

ويجب الإشارة إلى أن المبالغة في عملية الإفصاح قد تكون مضرة بالنسبة للعديد من المؤسسات، حيث أن في ذلك انتهاك لسرية معلوماتها، كما أن ذلك يسهل على المنافسين اختراق معلوماتها السرية مما قد يضر بمصلحتها.

كما قد يواجه بعض المستثمرين صعوبة في فهم الإجراءات المحاسبية، وصعوبة فهم المصادر البديلة التي تزود متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي يحتاجون إليها بأقل تكلفة، وقد يكون هناك فجوة بين مستخدمي المعلومات ومعديها في تحديد أهمية هذه المعلومات وقيمتها نتيجة افتقار المؤسسات للدراية الكافية باحتياجات المستثمرين والفئات المختلفة التي تستخدم هذه القوائم المالية. (بوودن، شطبي، 2021)

العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي:

لا تتم عملية الإفصاح المحاسبي بعشوائية، بل أنها تتم بناء على مجموعة من المحددات التي تتداخل فيما بينها لتخرج بمجموعة من العوامل المؤثر عليها، هذه العوامل تبرز من خلال العوامل البيئية السائدة والعوامل الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية، كما أن هذه العوامل تختلف باختلاف المؤسسات، من حيث النشاط والحجم ومصادر التمويل، ومن أهم المحددات التي يجب تناولها للإفصاح المحاسبي والتي يجب مراعاتها، ما يلي:

- **نوع المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:**

يختلف نوع المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم فيما بينهم وعلى المستوى الدولي، حيث يتوقف ذلك على حسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ونوع هذا النظام، وهناك مجموعة من المستفيدين أو المستخدمين المهتمين بالمؤسسات، وهم: (أبو زيد، 2018)

- **المساهمون الحاليون والمرتقبون:**

هم نوع من المساهمين الذين هم بحاجة إلى معلومات تساعدهم على اتخاذ القرارات البيعية لحقوق الملكية في المؤسسة، فلكي يتمكنوا من تقييم التدفقات النقدية فهم بحاجة إلى هذه المعلومات التوضيحية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بإجراءات التوزيع وقرارات مجلس الإدارة ومراقبة الحسابات وغيرها.

- **المقرضين والمحولين:**

المعلومات المتعلقة بالقروض والسندات والضمانات مطلوبة في التقارير والبيانات المالية، وذلك لأنه يمكن استخلاص مؤشرات مختلفة من هذه البيانات.

1. الوقت في التاريخ عندما يتم كسب المال.
2. القدرة التاريخية للمؤسسة المالية على إدارة المخاطر وسداد القروض من خلال تجميع الفوائد بشكل دوري في مواعيد محددة.

- **العملاء والموظفين:** تشير التفاصيل المقدمة إلى كيفية قيام الشركة بتقييم رواتب موظفيها، وتقديم المنتجات لعملائها، والحصول على السلع والخدمات من مورديها.
- **الحكومة ووكلائها التنظيمية:** تهتم الحكومة والجهات التنظيمية بجمع المعلومات حول قدرة المؤسسة على الاستخدام الفعال لمواردها المستثمرة والمقترضة، ويمكن أن يكونوا شركاء ويتم تقديمهم أيضًا إلى مصلحة الضرائب. (عمارة، لدغم، 2020)

قرر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن الحكومة هي المستخدم الرئيسي للبيانات المالية في الدول النامية والاقتصادات المركزية، في حين أن المستثمرين الحاليين والدائنين (السابقين والحاليين) والموظفين والاقتصاديين وسلطات الضرائب هم المستخدمون الأساسيون، ويخلص إلى أن

عولمة الأنشطة التجارية والاستثمارية لعبت دورا حاسما في توزيع الإفصاح، واضطرت المنظمات، وخاصة تلك التي تمتلك الأسهم، إلى الكشف عن المعلومات لمجموعة واسعة من الأطراف أكثر من مجرد المستثمرين والمقرضين، وشمل ذلك المستهلكين والموردين والعمال ونقاباتهم، ونتيجة لذلك، طلبت هذه المجموعات المزيد من المعلومات من المؤسسات، مما أجبرها على تعزيز الإفصاح وجودته.

- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:**

تختلف متطلبات الإفصاح اعتمادًا على كيفية تعامل كل دولة مع التنظيم المحاسبي الصارم، وتعد خطة المحاسبة الوطنية، التي يشرف عليها مجلس وطني مرتبط بالحكومة، المصدر الرئيسي للوائح المحاسبة في الدولة التي تستخدم النهج القانوني.

ونجد أنه في البلدان التي يتم فيها إنشاء الوصول المدني، تلعب المنظمات وهيئات تداول الأوراق المالية دورًا مهمًا في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره.

- **المنظمات والمؤسسات الدولية:**

وبالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية أطرافًا مؤثرة في عمليات الإفصاح، حيث تتمتع هذه المنظمات بدرجات متفاوتة من التأثير على الإفصاحات، ومن أمثلة هذه المنظمات ما يلي:

- **الجمعية الاقتصادية الأوروبية:**

تتم إدارة هذه المنظمة من قبل مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي، وقد أصدرت هذه الجمعية سلسلة من توجيهات الإفصاح، هذه التوجيهات ليست قوانين في الدول الأعضاء، بل هي أوامر للدول الأعضاء لمحاولة تعديل قوانينها لتتوافق مع التوجيهات الصادرة عن هذه الجمعيات. (طلبة، 2009)

- **منظمة الأمم المتحدة:**

تأسست هذه المنظمة عام 1976، وكان لها ولا تزال لها تأثير كبير في مجال الإفصاح على المستوى الدولي من خلال مؤسساتها، حيث تم تكليف جمعية مكونة من 34 خبيراً مدربين تدريباً جيداً في مجال معايير المحاسبة الدولية، والذين قاموا بدورهم بتقديم تقرير على هذه المعايير، بما في ذلك معايير الإفصاح في عام 1977 حيث تم تنقيحها، كما تم إجراء العديد من التغييرات بعد هذا التاريخ، خاصة فيما يتعلق بمقارنة المعلومات التي تم الكشف عنها.

- **الاتحاد الدولي للمحاسبين:**

هي منظمة عالمية تتألف من أكثر من 124 هيئة محاسبية تمثل 91 دولة، ويختص هذا الاتحاد بتنظيم عملية تدقيق ومراجعة البيانات المالية للتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية الدولية. (عمارة، لدغم، 2020)

المبحث الثاني: الاستثمارات الخارجية

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الخارجية

يحدث الاستثمار الخارجي أو الدولي عندما تستثمر الشركات أو الأفراد في أصول خارج بلدهم لتحقيق أهداف محددة. (علوان، 2009)

ويفترض أيضاً أنه استثمار الأموال الفائضة في الأسواق الخارجية خارج الحدود الإقليمية لبلد المستثمر المقيم، بغض النظر عما إذا كانت هذه الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة، فردية أو جماعية. (دريد، 2009)

وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الخارجي هو عبارة عن استخدام رأس المال والموارد الاقتصادية المختلفة خارج حدود الدولة بهدف تحقيق فوائض مالية.

وهناك العديد من الخصائص التي تميز الاستثمار الخارجي عن الاستثمار المحلي، منها ما يلي:

- المرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتنوع عوائدها ومخاطرها.

- العمل بكافة أدوات الاستثمار، حيث أن الأسواق المتقدمة تتميز بالاتساق والتخصص والنمو.
- توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين، نتيجة التنوع النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار.
- تزويد المستثمر بالمعلومات الكاملة والأساس المناسب لاتخاذ القرارات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وطرق الاتصال الحديثة. (علوان، 2009)
- اختيار أدوات الاستثمار المربحة بناء على توصيات الخبراء والمحللين والمؤسسات المتخصصة.
- المخاطر المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار العملات.
- قلة العوائد الاجتماعية من حيث الاستثمار والناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني. (بن عودة، 2011)

ويجب الإشارة إلى أن الاستثمار الخارجي يشمل طرفين، هما: البلد المضيف والمستثمر الخارجي، وتربط بين هذين الطرفين مصالح مشتركة في المشروع، حيث يسعى كل منهما من خلالها إلى تحقيق مكاسب طويلة ومتوسطة المدى، ويمكن تقسيم هذه الأهداف كما يلي:

- **أهداف الدولة المضيفة للاستثمار**: هذا النوع من الأهداف يتمثل فيما يلي:
  - الاستفادة والاستفادة من الموارد المادية والفنية والتكنولوجية للشركات الأخرى.
  - المساعدة على إقامة العلاقات الاقتصادية بين قطاعي الإنتاج والخدمات وتحقيق التكامل الاقتصادي فيهما.
  - التوسع الاقتصادي الذي يتحقق من خلال زيادة الإيرادات العامة، وخلق فرص العمل، والناتج الداخلي.
  - تحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير على التبادلات التجارية في الخدمات وتدفقات رأس المال.
  - الحفاظ على استقلال الاقتصاد الوطني مع السعي لتحقيق السيادة الاقتصادية والسياسية. (أبو رحمة وآخرون، 2020)
- **أهداف المستثمر الأجنبي**: والذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعظيم الأرباح وتقليل مخاطر الاستثمار في بيئة واحدة.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية والحوافز الضريبية والجمركية التي توفرها الدول المضيفة.
- التوسع في أسواق دولية جديدة وجني فوائد الحجم.
- الاستفادة من العمالة الرخيصة لخفض تكاليف الإنتاج.
- تحسين المزايا النسبية والمراكز التنافسية، وبالتالي زيادة الأرباح. (أرشيد، الغصين، 2014)

ويسعى كل طرف إلى حصر هذه الأهداف في ظل توقعات معينة، مما يؤدي إلى ما يعرف بفجوة عدم التطابق، حيث أن حجم الفجوة يتحدد بدرجة التفاهم المتبادل لطبيعة مصلحتهم المشتركة وليس نوع وطبيعة المصلحة المشتركة. الأهداف نفسها.

المطلب الثاني: مميزات وعيوب الاستثمارات الخارجية

مميزات الاستثمارات الخارجية:

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر على الأنواع الأخرى من الاستثمارات الخارجية ينبع من فهمها للفوائد التي يمكن الحصول عليها من هذا النوع، والتي تشمل دفع النمو الاقتصادي، وتتمثل الفوائد فيما يلي:

- يؤدي خفض الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير إلى تحسين الميزان التجاري والمدفوعات من خلال جذب المزيد من رأس المال الأجنبي.
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال جلب الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الاستثمار المحلي، وذلك من خلال جلب رأس المال الأجنبي والمدخرات المحلية، مما يزيد من فوائد هذه الاستثمارات، وبالتالي زيادة المدخرات. (سعدون، 2010)

- تلبية احتياجات السوق من المنتجات وتوسيع انفتاح الأسواق المحلية والخارجية نتيجة تسويق منتجات هذه الاستثمارات.
- تحسين كفاءة الشركات المحلية من خلال التعاون المباشر بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المحلية. ويمكن أن تكون علاقة خلفية، حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو العرض بزيادة الطاقة الإنتاجية، أو علاقة أمامية، تتمثل في وظيفة التسويق.
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز روح المنافسة بين المؤسسات المحلية، مما يضطرها إلى التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير المرافق.
- خفض معدلات البطالة من خلال المشاريع الجديدة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات للقيام بأعمالها الخاصة. (صليحة، 2020)
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر نقدا ورأس مال عيني على اقتصاد الدولة وتجارتها من خلال مبادرات تنموية متوسطة وطويلة المدى.
- الحد من حدة التضخم في البلدان النامية من خلال إتاحة السلع والخدمات المنتجة محليا بأسعار معقولة لم تكن متاحة في السابق وكان استيرادها مكلفا.
- تساعد المشاريع الإنتاجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة الإنتاج والدخل مما يساعد على زيادة النمو وبالتالي تحسين الظروف المعيشية. (عبد المقصود، 2007)

عيوب الاستثمارات الخارجية:

يمكن أن يكون للاستثمار الخارجي عواقب سلبية عديدة، وفي هذا المطلب سنذكر بعضاً منها كما يلي:

- الاستثمار الأجنبي من خلال مشروعاته لم يساهم بشكل كبير في خلق المزيد من فرص العمل مما قد يساعد في الحد من البطالة المنتشرة في الدول النامية التي يستثمر فيها.
- ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر تاريخيا باستغلال شعوب البلدان النامية ومواردها، فضلا عن استنزاف ثرواتها الطبيعية.

- تؤدي إعادة رأس المال والأرباح إلى الدولة المصـــدرة لرأس المال إلى تدفق كميات كبيرة من النقد الأجنبي إلى الخارج، مما يؤدي إلى خلل في ميزان مدفوعات الدولة النامية المضـــيفة. (محمدين، 2010)
- تعمل الإعفاءات الضـــريبية المهمة على المدى الطويل على تضـــييق نطاق القاعدة الضـــريبية في البلدان النامية، مما يعرض ميزان المدفوعات والميزانية الوطنية للخطر.
- التكنولوجيا المنقولة لم تعد ذات صلة بالدول المتقدمة. (الخيال، 2009)
- لا تقدم مشاريع الاستثمار الأجنبي مساهمة كبيرة في توفير المعرفة والدراية والخبرة الفنية والصناعية في البلدان النامية التي تقع فيها. كما أن هذه المشـــاريع لا توفر الفرص الكافية لتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية والمهارات والخبرات المحلية لأنها تعتمد على ما هو متاح أو عن طريق اســـتيراد الخبرات من الخارج.
- تشجيع اقتصاد السلعة الواحدة، وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يركزون على مشاريع محددة مثل النفط والغاز والتعدين والإنتاج الزراعي.
- ويُنظر إلى بعض المواقف المحايدة وغير المواتية التي تتخذها بعض الاســـتثمارات الأجنبية تجاه التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في البلدان المضـيفة على أنها غير مبالية بالبيئة، إن لم تكن ضـارة بها. (عرعراوي، 2023)

المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمارات الخارجية

تعتبر الأسـواق المالية المحرك الأسـاسـي للنشـاط الاقتصـادي في مختلف البلدان، وتوفر الأسـواق المالية بأدواتها المختلفة رأس المال اللازم لتمويل الأنشـطة الاسـتثمارية، كما تلعب الأسـواق المالية دوراً مهماً في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى ترشيد وتحسين استخدام الموارد.

ولقد كان اهتمام الدول النامية وحتى المتقدمة هو جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق خطط التنمية، وخلق فرص العمل، وزيادة الإيرادات، ورفع معدلات الإنتاج، وكل ذلك يســاهم في رفع معدلات النمو، والسيطرة على التضخم، وزيادة الناتج القومي، وحل مشكلة البطالة التي تواجهها معظم البلدان

النامية، ويتم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والمجتمع ككل. (حرب، 2006)

وتعد التقارير والبيانات المالية المنشورة مصادر مهمة للمعلومات للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الذين يتخذون قرارات سوق رأس المال، فضلاً عن كونها وسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين والمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية. فهي المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية، والتقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة.

كما تعتبر البيانات الاستثمارية والاقتصادية هي المصادر الأساسية للمعلومات المحاسبية، كما أن التقارير المالية هي النتيجة النهائية للمحاسبة. تساعد المعلومات الواردة في التقارير والبيانات المالية المنشورة المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية والتطويرية من خلال توفير تقارير ومعلومات تساعد في قياس حجم وتوقيت التدفقات النقدية، فضلاً عن تمكين... تقييم الإدارة السياسات والقرارات المتعلقة بالاستثمار والعمليات والتمويل. توفر التقارير المالية معلومات مناسبة وموثوقة تصور وتعبر عن العمليات والأحداث المالية للشركات التي يتم تداول أسهمها في أسواق رأس المال، وتستخدم في تحديد أصول الشركة والتزاماتها. (عرعراوي، 2023)

ولقد تزايدت أهمية توسيع الإفصاح المحاسبي استجابة للطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية النوعية التي تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المتعددين في السوق المالية. ويؤدي الكشف المحاسبي عن المعلومات ذات الصلة والموثوقة إلى تخصيص الموارد الاقتصادية والإفصاح عنها على المستوى الوطني. تهيئة البيئة المناسبة التي تساهم في خلق التشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية، كما ينبغي أن تكون البيانات والمعلومات المالية وغير المالية متاحة على نطاق واسع ويسهل الوصول إليها.

وتعد البيانات المالية المنشورة أحد أهم مصادر المعلومات التي يستخدمها المستثمرون وغيرهم من المستخدمين لاتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها من القرارات الاقتصادية، حيث تساعد المستثمرين في التعرف

على طبيعة النشـــاط الاقتصـــادي وكذلك تحليل وتقييم حركة الاســـتثمارات في الدول. (أبو رحمة وآخرون، 2020)

ويساهم التزام المنشأة بمتطلبات الإفصاح لكل معيار محاسبي ومعايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويزيد من قيمة المنشأة، ويساعد على جذب الاستثمار الخارجي. (Al Frijat, 2016)

ومن أبرز المعايير الدولية التي يهتم بها المستثمرون الأجانب وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية، ما يلي:

- **معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 21) أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية:** فيجب على المنشأة بخصوص هذا المعيار أن تفصح عما يلي:

- يتم إدراج فروق أسعار الصرف في قائمة الدخل، باستثناء الفروق الناتجة عن الأدوات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخســـارة بما يتماشـــى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
- تظهر فروق أسعار الصرف في بند منفصل ضمن حقوق الملكية وتتوافق مع مبلغ فروق أسعار الصرف هذه في بداية الفترة ونهايتها.
- عندما تنشر شركة بيانات مالية بعملة غير العملة الوظيفية، يتم وصف البيانات بأنها متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية فقط إذا كانت تستوفي متطلبات كل معيار وتفسير معمول به.
- الإفصـــاح عن أي تغييرات في العملة الوظيفية للمنشـــأة عند إعداد التقارير وكذلك أســـباب التغييرات.
- إذا كانت عملة عرض القوائم المالية تختلف عن العملة الوظيفية فيجب الإعلان عنها بجانب العملة الوظيفية وسبب اختيار عملة عرض مختلفة.
- إذا تم عرض البيانات المالية أو أي معلومات مالية إضافية أخرى بعملة غير العملة الوظيفية أو عملة العرض للمنشأة، أو إذا لم يتم استيفاء المتطلبات المحددة مسبقًا، فيجب على المنشأة

تحديد المعلومات الإضـــافية وتمييزها عن المعلومات التي تتوافق مع المعايير الدولية معايير التقارير المالية. تحديد العملة التي يتم بها عرض المعلومات الإضـافية، والعملة العاملة للمنشأة، وطريقة الترجمة المستخدمة للحصول على المعلومات الإضافية.

- **معيار التقارير المالية الدولية رقم (IFRS 7) الأدوات المالية (الإفصاحات):**

وقد ورد فيه أنه يجب الإفصاح عما يلي:

- إن الإفصـــاح عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية يســـمح بمقارنتها بتقييماتها الدفترية.
- عند الإفصاح عن القيمة العادلة، يجب على الشركة تصنيف موجوداتها والتزاماتها المالية.

- **معيار التقارير المالية الدولية رقم (IFRS 13) قياس القيمة العادلة:**

يجب على المنظمة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد على تقييم كل مما يلي:

- يتم الكشف عن طرق ومدخلات التقييم المستخدمة لتطوير تلك المؤشرات للأصول والالتزامات المقدرة بالقيمة العادلة على أســاس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي.
- تأثير قياسات القيمة العادلة الدورية باستخدام مدخلات رئيسية غير قابلة للملاحظة (المستوى 3) على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة. (أبو نصار وحميدات، 2020)

ونتيجة لذلك، يجب أن تكون التقارير والبيانات المالية محدثة وشاملة لتزويد المستثمرين بصورة واضحة عن النشـــاط الاســـتثماري في الدولة التي يتم فيها الاســـتثمار. ترتكز أهمية الدراســـة على مدى فائدة المعلومات المحاسبية للمستثمرين وتأثيرها على قرارات الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج مجموعة من النتائج، أبرزها:

- الإفصـاح المحاسـبي يـوفر معلومـات صـحيحة لشـركات الاسـتثمار، ممـا يسـاعد فـي تحقيـق البعد البياني للتنمية المستدامة من خلال تنظيم الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها.

- استخدمت شركات الاستثمار الإفصاح المحاسبي لنقل المعلومات الهامة للمستثمرين، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات استثمارية منطقية.
- أدى الإفصاح المحاسبي للشركات إلى زيادة وصول المستثمرين إلى التقارير المالية، مما أدى إلى زيادة حجم الاستثمارات في تلك الشركات.
- وقد ساعدت الشفافية المحاسبية شركات الاستثمار والمستثمرين في تطوير الإجراءات المالية للتخفيف من مخاطر الاستثمار العالية.
- الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية يساعد في مقارنة الخيارات الاستثمارية مما يساهم في جذب المستثمرين الدوليين.

التوصيات:

- أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لجميع أقسام الشركة كل في تخصصه، لأنه يسهل الوصول إلى المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرار.
- إلزام كافة إدارات الشركة كل في مجاله بالاعتماد على الإفصاح المحاسبي الذي يلعب دوراً في التطوير.
- ضرورة توعية العاملين والمسؤولين والإدارة العليا في شركات الاستثمار بأهمية الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المراجع:

المراجع العربية:

- عرعراوي، أنور عطا، 2023، الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية، المجلد 7، العدد 11.
- إبراهيم، نبيل، 2012، تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 6.
- الجعبري، مجدي أحمد، 2011، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، العدد 9.
- النقيب، كمال عبد العزيز، يحيى، ياسر غانم، 2023، أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على النمو الاقتصادي في العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لرابع لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي "الاقتصاد العراقي في ظل الأزمات الاقتصادية المعاصرة: رؤى تحليلية للتعافي"، المجلد 5، العدد (خاص).
- بوودن، خديجة، شطبي، هبة، 2022، الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مذكرة مكملة لنيل الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة، الجزائر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة.
- بصول، ربا ماجد، 2018، أثر كفاءة الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمعية الدول العربية.

- البسيوني، هيثم محمد، زيادان، أحمد السيد، 2019، أثر الإفصاح السردي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، جامعة عين شمس، مجلة علمية متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، معهد العبور العالي للحاسبات ونظم المعلومات، المجلد 21، العدد 8.
- بن رحمون، سليم، 2019، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- العلول، عبد المنعم عطا، بدون تاريخ نشر، دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، أطروحة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- زيود، لطيف وآخرون، 2007، دور الإفصاح المحاسبي في السوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 29، العدد 1.
- لعروسي، آسيا، 2014، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية، أطروحة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عيسى، سيروان كريم، 2018، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان، العدد 2، مجلة جامعة التنمية البشرية.
- إبراهيم، نبيل، 2012، تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية.
- السيد، أحمد، 1993، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية.

- بـن زاف، لبنـى، 2019، دور الإفصـاح المحاسـبي فـي تحسـين المعلومـة المحاسـبية، أطروحـة دكتـوراه، تخصـص محاسـبة، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسـيير، جامعـة بسكرة، الجزائر.
- عبـد العـال، حمـاد طـارق، 2000، التقـارير الماليـة، أسـس الإعـداد والعـرض والتحليـل، جامعـة عين شمس، مصر.
- أبـو زيـد، محمـد المبـروك، 2018، المحاسـبة الدوليـة وانعكاسـاتها علـى الـدول العربيـة، ط4، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- لعروسـي، آسـيا، 2014، تـأثير القيـاس المحاسـبي علـى الإفصـاح المحاسـبي فـي القـوائم الماليـة، أطروحـة ماجسـتير، تخصـص دراسـات ماليـة ومحاسـبية، كليـة علـوم اقتصـادية وعلـوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عيسـى، سـيروان كـريم، 2018، دور مسـتوى الإفصـاح المحاسـبي فـي التقـارير الماليـة علـى كفـاءة سـوق الأوراق الماليـة مـن وجهـة نظـر مراقبـي الحسـابات فـي إقلـيم كردسـتان، العـدد 2، مجلة جامعة التنمية البشرية.
- عمـارة، محمـد العبـد، لـدغم، فتحـي، 2020، معوقـات الإفصـاح المحاسـبي للمعلومـات المتضـمنة بـالقوائم الماليـة وفـق متطلبـات المعـايير المحاسـبية فـي ظـل البيئـة الجزائريـة، مجلـة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1.
- طلبـة، أميـرة، 2009، أثـر الإفصـاح المحاسـبي علـى القيمـة السـوقية للسـهم، مـذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد والمناجمنت، جامعة منتوري، قسنطينة.
- علـوان، قاسـم نـايف، 2009، إدارة الاسـتثمار (بـين النظريـة والتطبيـق)، دار الثقافـة للنشـر والتوزيع، الأردن.
- دريد، كمال آل شيب، 2009، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- بـن عـودة، حسـاني، 2011، أثـر العوامـل المؤسسـاتية فـي جـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة في الجزائر، أطروحة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران.

- أرشيد، عبد المعطي، الغصين، نواف، 2014، الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية وأثرها على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي، مجلة البحوث التجارية، المجلد 36، العدد 1.
- أبو رحمة، محمد، رشوان، عبد الرحمن، حماد، خالد، 2020، دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد 4.
- سعدون، فاروق، 2010، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، سطيف.
- صليحة، مفتاح، 2020، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، سيدي بلعباس.
- عبد المقصود، نزيه، 2007، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية.
- محمدين، رضا محمد أحمد، 2010، دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1.
- الخيال، توفيق عبد المحسن، 2009، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي، دراسة ميدانية، الملجة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 3.
- أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، 2020، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر.

المراجع الأجنبية:

- Beaudoin, C., Chandar, N., & Werner, E. M. (2011). Good disclosure doesn't cure bad accounting—Or does it? Evaluating the case for SFAS 158. Advances in Accounting, 27(1), 99-110.
- AL Frijat, Y. S. (2016). The dynamics application of accounting standards, and its importance in the measurement with fair value & disclosure. Asian Journal of Finance & Accounting, 8(2), 46-59